يدفعوا ذلك اي ليس لهم ان يدفعوا جريان الدليل
في الاحاد الغير المترتبة بان يدعوا عدم كفاية الاجمالي في
الغير المترتبة وكفايته في المترتبة فان هذا الادعاء
تحكم بل لهم ان يدفعوا ذلك بانه لا يظهر في السلسلة
الغير المترتبة انتقال الزيادة الى طرف اللاتناهي لجواز
كون تلك الزيادة مستقرة في الاوساط غير منتقلة منها
الى الطرف الغير المتناهي وذلك انساق نظامها بخلاف
السلسلة المترتبة فانها لاتساق نظامها لا يستقر
الزيادة في الاوساط بل ينتقل بمجرد تطبيق المبدا
على المبدا الى الطرف المقابل فيظهر الانقطاع فيه
والمجموع الذي ينتهي اليه سلسلة المجموعات دفع
لما يورد ههنا من ان اللازم من التطبيق بين المجموعات
انما هو تناهي المجموعات لانها بمنزلة الاحاد المترتبة ولا
يلزم منه تناهي احاد المجموع الاول كيف وكل من تلك
المجموعات مشتمل على احاد غير متناهية ووجه الدفع
انه يلزم تناهي احاد المجموع الاول ايضا وذلك لان المجموع
الذي ينتهي اليه سلسلة المجموعات يكون لا محالة مجموعا
لا يكون بعده مجموع اخر وذلك هو الاثنان فالمجموعات
الموجودة في السلسلة في المجموع الاول تنتهي بعدة متناهية

لعدم

متناهية الى الاثنين فيكون المجموع الاول متناهيا وهو
فتطبيق السلسلة المبتدأة من الواحدة فينتهي الى
مجموع لا يكون فوقه مجموع اخر فيكون احاد ذلك المنتهى
اليه متناهية ايضا قيل سيجيء في ابطال الغير المتناهي
وجه لا يحتاج الى التطبيق وامثاله وهو ان يقال الوجود
الامور الغير المتناهية مترتبة او غير مترتبة لا يتجاوز في القلة
عن الواحد وفي الكثرة عن الغير المتناهي ثم مراتب التزايد و
التناقص يجب ان تكون غير متناهية مع انها محصورة
بين الجملة الغير المتناهية التي هي الكل والواحد انتهى اقول
لا وجه لهذا الوجه اذ من المعلوم ان الجملة الغير المتناهية
هي الكل ليست طرفا للسلسلة مراتب التزايد
والتناقص فان تلك المراتب عارضة للمجموعات
الغير المتناهية التي هي اجزاء الكل فكما ان الكل لا يكون
طرفا لاجزائه كذلك لا يكون طرفا لعوارض اجزائه ولعل
منشأ هذا القول توهم استلزام كون عدد النواقص
غير متناهية مع عدم علاقة الاستلزام بينهما او قيس
السلسلة المفروضة بالاجسام القابلة للانقسامات
الغير المتناهية على سبيل التناقص عند الحكماء النافين
للجزء الذي لا يتجزى وتركب الاجسام منها مع ظهور الفارق

كون مراتب التناقص غير متناهية

منشأ هذا القول توهم كون الكل ههنا واقعا في امتداد سلسلة الاجزاء المتزايدة بعضها على بعض الى غير النهاية وظاهر انه ليس كذلك بل مشتمل عليها مندرج في كل واحد منها فيه واتصافه بعدم التناهي ليس الا باعتبار عدم تناهي اجزائه المتزايدة بعضها على بعض وعدم انتهائها الى حد وايضا القول بعدم تناهي مراتب التناقص في السلسلة المفروضة باطل قطعا كيف وهي متناهية من جهة التناقص والتنازل الى الواحد لم يتجاوز عنه كما اعترف به هذا القائل وجعله مبنى دليله ولعله صح

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)